CC BY

ARTÍCULOS

Anaquel de **Estudios Árabes**
ISSN: 1130-3964

EDICIONES COMPLUTENSE

https://dx.doi.org/10.5209/anqe.72685

السِّياسة اللُّغوية الفَرنسيّة في الجزائر وأبعادها ما بعد الكولونياليّة: دراسة في إيكولوجيّة اللُّغة والإمبرياليّة اللُّغويّة

Yamina Zighem [1]

Recibido: 26 de noviembre de 2020 /Aceptado: 8 febrero de 2021

ملخص. اللّغة قيمة تنمو وتتطوَّر بشكل يوازي تغير الزّمن، وتتجدَّد بفعل عوامل عادة ما تكون طبيعية حتَّى تدفع عنها سمة التّخلُّف والإندثار، لكن قد تتعرض لعوامل غير طبيعية من مثل الإستعمار، والّتي يمكن أن تؤدي إلى تغير إيكولوجيّة اللّغة. عايشت الجزائر هذا التغيُّر في بيئتها اللُّغوية مع الاستعمار الفرنسيّ الّذي قام بإتّباع سياسة وتخطيط لُغويَّين بُغية تحقيق أهداف سياسته الاستعماريّة، والّذي أثَّر بشكل قصديّ على سير السِّياسة اللُّغوية ما بعد الاستقلال وعلى تَبلُور بيئة لُغويَّة (مصطنعة) غير سليمة. هل يمكن لسياسة لُغويَّة إمبرياليَّة أن تحقّق عمليَّة تشْكيل أو إصطناع بيئة لُغويَّة للمجتمعات المستعمرة والتحكم في مستقبلها اللُّغويّ؟
الكلمات المفتاحية: السّياسة اللُّغوية. التّخطيط اللُّغويّ. الإستعمار الفرنسيّ في الجزائر. إيكولوجيّة اللُّغة (البيئة اللّغويّة). الإمبرياليّة اللُّغويّة.

[es] La política lingüística francesa en Argelia y sus dimensiones poscoloniales: Un estudio en ecología lingüística e imperialismo lingüístico

Resumen. El lenguaje tiene un valor que se desarrolla y crece en paralelo al cambio temporal, y se renueva debido a factores, generalmente naturales, para no caracterizarse por rasgos de subdesarrollo y extinción. Sin embargo, puede estar expuesto a factores no naturales, como la colonización, que pueden conducir a un cambio en la ecología del lenguaje. Argelia vivió aquel cambio en su entorno lingüístico (idiomático) durante la colonización francesa, que siguió una política y un esquema lingüísticos con el objetivo de conseguir sus fines político-coloniales: influir de una marera intencionada para la manipulación de la política lingüística después de la independencia, y la cristalización de un entorno lingüístico (artificial) no sano. ¿Puede una política lingüística imperialista crear un entorno lingüístico para las sociedades coloniales y controlar su futuro lingüístico?
Palabras clave: Política lingüística. Planificación lingüística. Colonialismo francés en Argelia. Ecología del lenguaje. Imperialismo lingüístico.

[en] French Linguistic Policy in Algeria and its Post-Colonial Dimensions: A study in Linguistic Ecology and Linguistic Imperialism

Abstract. Language is a value, growing and developing parallel to time changes. It is revitalized due to factors that are usually natural in order to not be characterized by backwardness and extinction features. However, it may be exposed to abnormal factors such as colonialism that may lead to a change in the language ecology. During French colonialism, Algeria was experiencing this change in its linguistic environment. They were adoptinga language policy and planning in order to achieve the colonial policyobjectives, and which intentionally affected the course of post-independence language policy and the crystallisation of an (artificial) linguistic environment. So, does an imperialist linguistic

[1] Institución: University Abdelhamid Iben Badis (Mostaganem- Algeria)
Email : aminazighem@yahoo.com

policy have the ability to form and create a linguistic environment for Colonial societies? And does it have the ability to control its linguistic future?
Key words: Linguistic policy. language planning. French colonialism in Algeria. Ecology of language. Linguistic imperialism.

Cómo citar: Zighem, Y. (2021): La política lingüística francesa en Argelia y sus dimensiones poscoloniales: un estudio en ecología lingüística e imperialismo lingüístico, en Anaquel de Estudios Árabes, 32, 283-296.

مقدمة:

سعت الدُّول الحديثة إلى تنظيم الحياة اللُّغويّة لمجتمعاتها بضمّ اللُّغة إلى الحياة السّياسية لإعطاء ذلك التَّنظيم صبغة قانونية، وذلك ما تمَّ استحداثه وما يعرف بالسّياسة اللُّغويّة والتّخطيط اللُّغويّ وما سبقه من مصطلحات أسّست له، هذا ما تعتمده الدُّول الحديثة كوسيلة لتسيير الشأن اللّغويّ كما تظهر معالم هذه الوسيلة قبل التأسيس العلميّ (الفعليّ) لها من خلال سياسة الإستعمار. عايشت الجزائر احتلالا قارب القرن والنّصف من الزّمن عرفت خلاله مظاهر السّياسة اللّغويّة الاستعماريّة والّتي انعكست تمظهراتها على المجتمع اللّغويّ. سنحاول من خلال هذه الورقة البحثيّة مقاربة مفاهيم السّياسة اللُّغويّة في إطار استعماريّ، والكشف عن مدى تمكّن الاحتلال الفرنسيّ من تطبيق سياسته اللُّغويّة في الجزائر ومدى فاعليتها، كما سنحاول استظهار الأبعاد الخفيَّة لأهدافها وإجراءات تحقيقها، وتبيان الفكر السّياسيّ الاستعماريّ وإستراتيجيَّة تكوين المجتمع اللّغويّ واصطناع بيئته اللُّغويّة، فهل خصوصية واقع الوضع اللّغويّ الجزائريّ (الحالي) ما هو إلا انعكاس لأهداف السّياسة اللّغويّة الاستعماريّة والتحقيق الفعليّ لها؟ أم هو تحول طبيعيّ تشكل مع امتداد الاحتلال والتعايش معه لأكثر من قرن من الزّمن؟

1.السّياسة اللُّغويّة، المفهوم والآليّات:

تحمل عبارة «السّياسة اللُّغويّة» جزء مهما من المعاني الْمتداخِلة للسياسة بمفاهيمها المختلفة، والّتي ذهب «أكثر الباحثين إلى أنَّ السِّياسة هي علم السُّلطة المنظمة في الجماعات الإنسانية كافّة؛»[2] فهي تلك الإجراءات والنشاطات والوظائف الّتي تُقرّها السُّلطة لتنظيم الجماعات، وبين اللّغة الّتي يمكن إجمال مفهومها فيما عرَّفها ابن جنِّي في كتاب الخصائص هي: «أصوات يعبِّر بها كلّ قوم عن أغراضهم»[3]، رغم قدم هذا التعريف إلَّا أنَّه يتخلل كلّ التعريفات الّتي وضعت حديثا لتفصيل ماهيَّة اللُّغة وأدقّها تفصيلا، فهو يذهب إلى أنّ اللُّغة هي تلك الأصوات والإشارات الّتي تنتظم وفق نسق معيَّن لتأدِّية وظائف عدّة تتمحورها الوظيفة التواصلية بين أفراد المجتمع.

تزاوج هذين المصطلحين في العبارة المصطلحية: «السّياسة اللُّغوية»، حملت من معاني تنظيم الحياة اللُّغويّة وفق قوانين وتشريعات تحدّدها حكومات الدّول. ويعرفها لويس جان كافي Louis Jean Café في قوله: «نحن نعتبر أنّ السّياسة اللُّغوية هي مجمل الخيارات الواعيّة المتَّخذة في مجال العلاقات بين اللُّغة والحياة في الوطن.»[4] إذا هي الخيارات السّياسيّة الّتي تتَّخذها السُّلطة حيال لغتها أو لغاتها، فهي الوسيلة الّتي تسعى من خلالها الدّولة لتحقيق الأهداف والرؤى الّتي تتبنّاها اتّجاه الوضع اللُّغوي ووفق الأبعاد التّاريخيَّة والثقافيَّة والاجتماعيَّة والاقتصاديَّة والإقليميَّة.

من المصطلحات الّتي عادة ما ترافق السّياسة اللُّغوية مصطلح الّتخطيط اللّغوي، والّذي كثيرا ما استعمل بشكل مرادف للسّياسة اللّغوية، في حين أنَّ التّخطيط اللُّغويّ كما ذكره روبرت ليون كوبر Robert Leon Cooper (في كتابه التّخطيط اللُّغويّ والتغيُّر الاجتماعيّ) في عدة تعريفات ظهرت بعد «نشر مقالة هاوجن

---

[2] دزقرجيه موريس، «مدخل إلى علم السياسة»، تر: جمال الأتاسي، سامي الدروبي، دار دمشق، ص07.

[3] ابن جني أبو الفتح، «الخصائص»، تح: محمد علي النجا، عالم الكتب، ج 1(2006)، ص33.

[4] جان كافي، لويس، «حرب اللغات والسياسة اللغوية»، تر: حسن حمزة، المنظمة العربية لترجمة، بيروت، لبنان، ط1 (2008) ص 221.

1959»[5]، منها ما تناولته بشكل موضعيّ وأخرى بشكل مرحلي. ومن بين التّعريفات الشّاملة ما ذكره فيشمان Fishman: «يدلّ مصطلح التّخطيط اللّغويّ على المتّابَعة المنظّمة الهادِفة إلى إيجاد حلول لمشكلات اللّغة، وخاصّة على المستوى القوميّ.»[6] ربط فيشمان مفهوم التّخطيط اللّغويّ بالمتابَعة المنظّمة الهادِفة الّتي تعكسها جملة الإجراءات الّتي تتحدَّد وفق ما ترسمه السّياسة اللّغوية، وتكون هادفة بسعيها للخروج بحلول ونتائج لمعالجة وضع لغويّ عادة ما تتعالق عناصر معالجته والبعد اللّغويّ القوميّ بعده (هذا الأخير) المحدِّد لمخرجات طبيعة النّتائج الهَدَف.

وعليه يمكن التّمييز بين التّخطيط اللّغويّ والسّياسة اللّغويّة، باعتبار هذه الأخيرة «تمثل تدخل الدّولة الإرادي والوعي عبر التشريعات والقوانين والإجراءات لضبط مكانة لغة من اللّغات، وبين التّخطيط اللّغويّ باعتباره عمليّة معالجة فنيّة للقضايا اللّغويّة من أجل تيسير استعمالها وتوفير الأدوات المناسبة للنهوض بها.»[7] تُعدُّ السّياسة اللّغويّة هي المشرِّع الفعليّ اتّجاه وضع لغويّ ما والوسيلة الّتي يتمّ بها التّعامل مع اللّغة داخل الدّولة، أما التّخطيط اللّغويّ فهو مجموعة الإجراءات الّتي تتبناها السّياسة اللّغويّة في تحقيق أهدافها؛ إذا السّياسة اللّغويّة هي الموقف السّياسيّ الرسميّ اتّجاه وضع لغويّ ما تعكسه القوانين والتّشريعات والقرارات، والتّخطيط اللّغويّ هو العمليّة الإجرائية الفعليّة لمعالجة الوضع اللّغويّ سواء في معيرة لغة ما، أو تغيير اللّغة، أو تحديد وظيفتها أو معالجة قضاياها..، فالعلاقة بينهما هي علاقة تكامليّة. كما يمر التّخطيط اللّغويّ بمراحل يمكن من خلالها قبول اعتماده والتحقُّق من نجاعة فاعليّته.

يذهب روجز Rogeres إلى أنّ تبنِّي التّخطيط اللّغويّ يعتمد على مروره بخمس مراحل وهي: «إدراك وجود المحدَث، الاقتناع باستعماله من خلال الموقف الايجابي أو السلبي اتّجاهه، اتّخاذ قرار تبنيه أو رفضه، تنفيذ قرار القبول وأخيرا التّأكيد على القبول من خلال سعي المرء إلى تعزيز القبول عن طريق الاستعمال المستمرّ.»[8] يمكن تحديد مراحل التّخطيط اللّغويّ كالآتي:

أولا: التّأكد من وجود وضع لغويّ يحتاج إلى محدث يتمّ إدراك فعاليّته وفق الدّراسات والأبحاث التي تفرضها السّياسة اللّغويّة.

ثانيا: وضع المحدث موضع تجريب فيتأكّد تبنيه أو رفضه.

ثالثا: تنفيذ إجراءات المحدث.

رابعا: تقييم المحدث من خلال سير تنفيذه.

خامسا: تقويم المحدث وفق المتغيرات التي تعزّز قبوله واِستمراريّته بما يتوافق وأهداف السّياسة اللّغويّة.

يمكن تبيان مستويات التّخطيط اللّغويّ في ثلاث مراحل مهمة هي: اتّخاذ القرار السّياسيّ، رسم السّياسة اللّغويّة، تنفيذ السّياسة اللّغويّة:

المستوى الأوّل: اتّخاذ القرار السّياسي؛ تُعدُّ من أهم المراحل في عمليّة التّخطيط اللّغويّ، «فلا يمكن وضع خطّة لغويّة في أيّة دولة حديثة دون اتّخاذ السُّلطة قرارات واضحة تحدِّد السّياسة اللّغويّة لها.»[9] يساهم وضوح القرار السّياسيّ في السير الحسن لباقي المراحل، ولا تُعدُّ عمليّة اتّخاذ القرار السّياسيّ بالعمليّة الفوريّة السهلة، فقد يستغرق ذلك مدة زمنية وذلك لاختلاف الآراء وتجاذبها حول اتّخاذه من عدمه على مستوى السُّلطة.

المستوى الثّاني: رسم السّياسة اللّغويّة؛ ارتبط مفهومها بداية مع كلوس، «ليشمل تخصيص لغات معينة أو ضروبا عدة من لغة واحدة لأداء وظائف محدَّدة.»[10] وهو بهذا يخص معالجة الجانب الاِستعمالي ، برسم القرار المتَّخذ نحو لغة ما بتحديد الوظائف المنوط بها ومعالجة كلّ ما يتعلّق بذلك وفقا للقرار العام الّذي يبني توجّه لغويّ محدَّد.

كما تكون مرحلة رسم السّياسة اللّغويّة، «مرحلة عمل دائم متجدِّد في أكثر جوانبها، فالمصطلحات العلميّة كثيرة متجدِّدة والمتغيّرات اللّغويّة الاجتماعيّة تتطلب دراسات كثيرة لتحديد أنسب الوسائل في ظلّ الظروف السائدة، ويدخل عمل المجامع اللّغويّة والمؤسسات المماثلة المعنية بوضع المصطلحات والنّظر في أصول اللّغة في هذه المرحلة.»[11] تتَّسم هذه المرحلة بالبحث في كيفيَّات المعالجة وضبط الإجراءات الّتي يمكن تفعيلها بشكل متجدِّد لمواكبة المتغيّرات اللّغويّة، ويعمل في هذه المرحلة كلّ من اللّغويّين والمتخصصّين والهيئات اللّغويّة لوضع مخطَّط يحقّق أهداف السّياسة اللّغويّة.

---

5 ل. كوبر، روبرت.، «التخطيط اللغوي والتغير الاجتماعي»، تر: خليفة أبو بكر الأسود، مجلس الثقافة العام، القاهرة (2006) ص 68.

6 المرجع نفسه، ص 69.

7 المسدي عبد السلام، «الهوية العربية والأمن اللغوي»، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط1(تموز 2014) ص 98.

8 ل. كوبر، روبرت، «التخطيط اللغوي والتغير الاجتماعي»، ص 122.

9 فهمي حجازي، محمود، «اللغة العربية في العصر الحديث قضايا ومشكلات»، دار قباء، القاهرة (1998) ص 120.

10 ل. كوبر، روبرت، «التخطيط اللغوي والتغير الاجتماعي»، ص 72.

11 فهمي حجازي، محمود، «اللغة العربي في العصر الحديث»، ص 121.

المستوى الثّالث: تنفيذ السّياسة اللُّغويّة؛ تتميَّز هذه المرحلة بالتجريب الفعليّ لما تمّ إقراره ورسمه، فيمكن مثلا أن «يشمل مستوى تنفيذ السّياسة اللُّغويّة والأنشطة الآتية: صك المصطلحات الجديدة، إصلاح نظام التّهجئة، وتبني أبجديّة جديدة لرسم الكلمات»[12] وغيره، فقد يكون التَّطبيق على المستوى التَّعليميّ أو الإداريّ أو الإعلاميّ وقد يشمل كلّ ذلك، ويمسّ التَّنفيذ كلّ ما يمكنه أن يحقِّق أهداف السِّياسة اللُّغويّة، ويتغيّر حسب مستجدات المرحلة الّتي تسبقه والّذي غالبا ما تعقبه عمليّة التقويم للوقوف عمَّا تمّ تحقيقه وما يمكن إعادة مراجعته (التَّقويم المستمر)، وينبغي عند اتّخاذ القرار السّياسي مراعاة إمكانيّة تحقيقه ليتماشى والواقع والقُدرة على تنفيذه وهنا ينبغي توافق الجانب التشريعيّ والتّنفيذيّ.

تبنى إستراتيجيّة التّخطيط وتتخذ إجراءاته انطلاقا من عدة اعتبارات، منها:

-ترتيب الأولويّات، أي اختيار القطاعات والعمليات الّتي تعطي أولويّة على غيرها في الخطّة، وهو عنصر حيويّ في إستراتيجيّة التّخطيط، وتتحكم فيه بالدَّرجة الأولى الإمكانات الماديّة.

-التنبؤ باحتمالات المستقبل والظروف المختلفة الّتي ستنجز فيها الخطّة، واحتمالات التَّغيير في الظُّروف أو الشُّروط أو الإمكانات.

-الشمول، أيّ تقدير الجوانب المختلفة، من حساب الإمكانات الماديّة والبشريّة والظُّروف الاجتماعيّة.

-الواقعية، أيّ أن تكون تقديرات الخطَّة وحساباتها مراعية لظروف الواقع ومتماشية مع الظُّروف الفعليّة والعمليّة.

-المرونة، بمعنى وجود قدر يسمح بالحركة ومواجهة التَّغييرات غير المتوقَّعة الّتي يمكن أن تحدث للخطّة.

-المتابعة والتَّقويم.[13]

تختلف هذه الإستراتيجيات باختلاف الأهداف المراد تحقيقها وحسب طبيعة المتغيَّرات اللُّغويّة، فقد يشمل معالجة وضع لغويّ ما كلّ المستويات والقطاعات كما يمكن أن يخص قطاع بعينه، كما تختلف باختلاف الوسائل ومن بلد إلى آخر، فما يمكن اعتماده في إستراتيجيّة بلد متعدِّد اللُّغات يختلف عن بلد أحاديّ اللُّغة، فيتَّجه الأوَّل إلى ترتيب الأولويّات حسب إمكاناته الماديّة والبشريّة والبيئة اللُّغويّة، والّتي عادة ما تحدِّد معالم التّخطيط اللُّغويّ.

وقد يكون التّخطيط اللُّغويّ قريب أو بعيد المدى، ففي الوطن العربي مثلا «تخطط على الأماد الثَّلاث: فعلى المدى القصير يخطط فيه للحالات الإستعجاليّة، ثم المدى المتوسط، ويحدَّد بالتَّقريب بعشريّة من الزَّمان، يخطّط فيه للحالات الّتي تحتاج إلى تطبيق ميداني ضيّق، ومن خلالها يحصل التّعميم، وعلى الطويل بالجيل كله، وفيه تتحدَّد الأبعاد الفلسفيّة الكبرى.»[14] يتحدَّد ذلك حسب الأهداف والظّروف، فالدّول حديثة الاستقلال قد تضع خطّة إستعجاليّه قريبة المدى للقطاعات الّتي تحتاج من خلالها إلى استرجاع سيادتها اللُّغويّة، كما أنّها تضع خطّة متوسِّطة للقطاعات الّتي تحتاج إلى تدرج في معالجتها، وأخرى بعيدة المدى الّتي تتعلّق بسبل تكوين بُعد فكريّ وثقافيّ هوياتيّ، وحتَّى علميّ باستثمار تنمية اللُّغة لبناء لغة علميّة منتجة.

2. إستراتيجيّة المحتلّ الفرنسيّ في سياسته اللُّغويّة في الجزائر:

2.1. السّياسة اللُّغويّة الاستعماريّة:

عرفت الجزائر خلال النصف الأوَّل من القرن التَّاسع عشر بداية احتلال فرنسيّ دام قرابة القرن والنِّصف من الزّمن، عمد فيه المحتلّ إلى عزل الجزائر جغرافيّا وثقافيّا وفكريّا عن أصوله العربيَّة لاجتثاث هويَّته والقضاء عليها. وبعد اللُّغة العربيّة محور العناصر الهوياتيّة لِلمجتمع (الجزائريّ) والرابط الجامع له، انطلق في سياسته الاستعماريّة من الجانب اللُّغويّ فوضع سياسة لغويّة لتحقيق أهدافه.

أشرنا سابقا إلى أن السّياسة اللُّغويّة بمفهومها العام هي مجموعة الخيارات السِّياسية الّتي تعتمدها السُّلطة تجاه لغتها أو لغاتها لتحقيق الأهداف المرجوة منها. أما **السِّياسة اللُّغويّة بمفهومها الاستعماريّ فهي مجموعة الْخيارات السِّياسية الّتي تعتمدها السُّلطة المحتلّة اتّجاه لغة أو لغات البلد المحتلّ بالقانون واللاقانون؛** يقترب

---

[12] ل. كوبر، روبرت، «التخطيط اللغوي والتغير الاجتماعي»، ص71.

[13] منير مرسي، محمد، «الإدارة التعليمية وتطبيقاتها». الأمم الحية أمم قوية بلغاتها، مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر (2012) ص 228.

[14] بلعيد صالح، «في الأمن اللغوي»، دار هومه، الجزائر، ط2 (2012)، ص 62.

ذلك من مفهوم التّخطيط اللُّغويّ عند روبرت كوبر في قوله: «هو مجموعة الجهود العمديّة المبذولة لغرض التّأثير على سلوك الآخرين من حيث اكتسابهم للغة ،ومن حيث بنية اللُّغة ذاتها ،ومن حيث تحديد المهام والوظائف الّتي تؤدِّيها تلك اللُّغة.»[15] عمل المحتلّ على وضع تخطيط لغويّ لتَغيير السُّلوك اللُّغويّ للجزائريّين اتّجاه لغتهم الأولى (العربيّة)، بتَغْيير قيّمها اللُّغويّة من لغة: جامعة، معياريّة، ورسميّة، لغة الأدب والثّقافة إلى لغة: مَيْتة، غريبة، تحاكيها مجموعة من اللّهجات المشتّتة، مغيَّبة لا يمكنها تقلّد منصب السَّيادة وفقيرة مهملة، فيستدعي الوضع خلق لغة جديدة «الّتي تستلزم وجود «مجال حصري» وفراغ لغويّ: «تتمثّل وظيفة كل هذه البروتوكولات في إقامة ما يشبه الفراغ اللُّغويّ اللازم لإرساء اللُّغة الجديدة وانتصارها، فالفراغ هو النطاق المثالي لتحقيق هذا الأمر.»[16] سعى المحتلّ لاصطناع بيئة لغويّة انطلاقا من خلق فراغ لغويّ يمهد لإرساء سياسته اللُّغويّة.

ينبغي التذكير إلى أن مثل هذا السعي في تبنّي إستراتيجية التّخطيط اللُّغويّ لتغيير معايير البيئة اللُّغويّة المحتلّة، ليست فرنسا أول من اِنتهجه، فقد عمد إلى ذلك قبل مئات السنين شارل كونت Comte Charles :

الّذي قرر في عام 1550 أن يحل الإسبانيّة محل لغة الهنود الأمريكية، بتصور سلسلة من المراحل المميزة لهذا النوع من التداخل:

-مرحلة التّفكير بالمشكلة اللُّغويّة.

-مرحلة التّقرير.

-أخيرا، مرحلة التطبيق أو وضع القرارات.[17]

وهذا ما تضمنه المفهوم الحديث للتّخطيط اللّغويّ ومراحل تطبيقه، غير أن التّخطيط لتغيير لغة معيارية عمرت لقرون ولغة تحمل هويّة المجتمع ولغة الدين والأدب والثقافة يختلف عن التّخطيط للغة شفوية لا تتجاوز الوظيفة التواصلية داخل المجتمع، هذا ما جعل المحتلّ الفرنسيّ يبحث في آليات التّخطيط الّتي تمكن من إعادة تهيئة البيئة اللّغويّة الجزائريّة بما يوافق أهداف سياسته اللّغويّة.

2.2. أهداف السّياسة اللُّغوية الاستعماريّة:

كانت أهداف السّياسة اللّغويّة للمحتلّ من أهداف سياسته الاستعماريّة، بل الجزء المهم منها والوسيلة الأخطر في تحقيقها وتفعيلها، ومن بين أهم أهدافها:

1- تقويض انتشار اللّغة العربيّة؛ فقد وجد المحتلّ عند غزو الجزائر مجتمعا متعلما تنتشر المدارس ودور التّعليم في كلّ مدينة وقرية، وذلك بشهادة المحتلّ نفسه، «لدرجة أن أحد القادة العسكريين الفرنسيّين قد اعترف في عام 1843 بأنّ: «كلّ العرب يعرفون القراءة والكتابة باللّغة العربيّة، وفي كلّ قرية جزائريّة توجد مدرستان على الأقلّ.»[18] وهذا ما أدلى به «دوماس Dumas[19] مدير شؤون الجزائر سنة 1850 في قوله: «إن التّعليم الابتدائيّ كان أكثر انتشارا في الجزائر ممّا نعتقد عموما.»[20] وعليه اتّجه المحتلّ للقضاء على أوجه التّعلم بالعربيّة والعمل على تحويله من مجتمع متعلّم إلى مجتمع جاهل.

2- إحلال الفرنسيّة محل اللّغة العربيّة في المدارس والمحاكم والإدارات وحتّى في المعاملات، بجعلها اللّغة الرسميّة للبلاد.

3- جعل الفرنسيّة اللّغة القوميّة للجزائريّين، حيث جاء في أحد التعليمات الّتي صدرت في أوائل أيام الاحتلال عقب الشروع في تنظيم إدارة الجزائر مايلي: «إن أيالة الجزائر لن تصبح (ممتلكة فرنسيّة) حقيقة إلّا

---

15 ل. كوبر، روبرت، «التخطيط اللغوي والتغير الاجتماعي»، ص 331.

16 جان كافي، لويس، «إيكولوجيا لغات العالم»، تر: باتسي جمال الدين، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ط1 (2004)، ص 73.

17 جان كافي، لويس، «حرب اللغات والسياسة اللغوية»، ص 220.

18 ممّوض أحمد، نازلي، «التعريب والقومية العربية في المغرب العربي»، مركز دراسات الوحدة القومية، بيروت لبنان، ط1 (1986) ص 63.

19 قدر دوماس «حوالي 2000 أو 3000 في كل مقاطعة عدد الشباب الّذين يزاولون في المدارس القرآنية الدروس المتوسطة، بحوالي 600 و 800 عدد أولئك الّذين يتمكنون من دراسة علوم القانون وعلوم الدّين (أيفون تيران (2007).» بلحسي رحوي أسيا، «وضعية التعليم الجزائري غداة الاحتلال الفرنسيّ»، دراسات نفسية وتربوية، عدد 7 ديسمبر، تيزي وزو (2011)، ص 60. =https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=&cad=rja&uact=8&ved=2ahUKEwi6oZ3ngMLuAhX0pHEKHXejAQMQFjABegQIARAC&url=https%3A%2F%2Fe-learning.univ-saida.dz%2Fmoodle%2Fmod%2Fresource%2Fview.php%3Fid%3D9549&usg=AOvVaw1nLDEKHwUYOMzWE1Yzp1W0

20 ممّوض أحمد، نازلي، «التعريب والقومية العربية في المغرب العربي»، ص 60.

عندما تصبح لغتنا هناك قوميّة، والعمل الجبار الّذي يترتّب علينا إنجازه هو السعي وراء نشر اللُّغة الفرنسيّة بين الأهالي..»[21] باعتبار الجزائر مقاطعة تابعة لفرنسا وتقع تحت طائل الأمّة الفرنسيّة.

4- إضعاف مكانة العربيّة بين أبناء الجزائريّن، بتفضيل الدَّارجة العامّية والعمل على نشر تعلّمها ودراستها.

5- السعي لتقسيم الجزائر إلى مجتمعات لغويّة بتذكية الفروقات اللُّغوية الإثْنيّة بين العرب والأمازيغ وتزْكية العنصر الأمازيغي على غيره بترسيخ عقدة الأرض والهويّة واللّغة دراسة وبحثا.

3. مراحل إجراءات التّخطيط اللُّغويّ الاستعماريّ:

3.1. اتّخاذ القرار السِّياسيّ:

عَكف المحتلّ على تنفيذ تخطيطه اللّغويّ منذ أن وطأت قدمه الجزائر، فأصدر العديد من القرارات منها «قرار كلوزيل الصادر في سبتمبر 1830 الّذي ينص على مصادرة الأملاك الدِّينيّة ويشمل ذلك أوقاف مكّة والمدينة والمساجد وسبل الخيارات وغيرها...»[22] كانت أولى قراراته مصادرة الأملاك الدِّينيّة والأوقاف الّتي تُعدُّ مصدر تعليم العربيّة والقرآن الكريم، ولتضييق منافذ تعليمها.

تمّ بداية تغييب العربيّة في مختلف المراسيم، «فلم يخصص لها مرسوم سنة 1883، ولا برنامج سنة 1890، ولا مرسوم سنة 1892 أيّة مكانة في المسار الدراسيّ.»[23] عمد المحتلّ إلى التغييب القسريّ للعربيّة وكأنّها لغة أجنبية بتضييق تعليمها بقرارات مصادرة الأوقاف ثم عزلها وإلغاء مكانتها الرسميّة.

وتشويه بنيتها لإخراجها من صفتها المعياريّة إلى مجموعة من اللّهجات المشتّتة بين أقطار متكلميها، وهذا ما جاء في «برنامج 1898 الّذي أقرّ بصِفة رسميّة تعليم اللّغة العربيّة الدَّارجة في المدرسة الإبتدائيّة الأهليّة بمعدل ساعتين ونصف...»[24] أمّا العربيّة الفصحى ما هي إلّا لغة آيلة إلى الزوال شأنها في ذلك شأن اللّغة اللّاتينيّة، وغيرها من القرارات الّتي تستمرّ في عزل المجتمع الجزائريّ عن لغته الأولى، إضافة إلى القرارات الّتي خصَّتها لمنطقة القبائل لتنظيم الروابط اللّغويّة اتّجاه الفرنسيّة وقطع أيّ رابط عربيّ.

استمرَّ المحتلّ في تشْديد جدة قراراته اتّجاه العربيّة، وعزمه على عزلها بشكل رسميّ، وتأكَّد ذلك «بقرار من الإدارة الفرنسيّة سنة 1938 بجعل العربيةّ لغة أجنبيّة، وهذا قرار شوطان وزير الداخليّة الفرنسيّ ينص على أنّه لا يجوز تعليمها بالمدارس..»[25] أصبحت العربيّة بموجب قرار شوطان لغة أجنبيّة لا يمكن تعليمها إلّا العاميّة منها.

عرفت قرارات تنحية العربيّة وضوحا وصرامة في اتّخاذها، أما عن قرارات تهيئة اللّغة الفرنسيّة في الجزائر فقد عرفت تأرجحا حول تعليم الأهالي من عدمه، بين التخوُّف من تعليمهم وبين تكريس سياسة التجهيل، إن «اتّخاذ القرار السِّياسيّ في التّخطيط اللّغويّ من أكثر الموضوعات تعقيدا... و كثيرا ما يحدث تعارض في القوى و الآراء ينتهي بحلول انتقاليّة مرحليّة.»[26] هذا ما تعكسه قرارات التَّعليم المزدوج (فرنسي_ عربي)، ومحدوديّة نسبة التَّلاميذ العرب، والبرنامج التَّعليميّ الموجَّه المصاغ بشكل يعزِّز من اكتساب ناطقين متفرنسين لا فرنسيّين.

3.2. رسم السّياسة اللّغويّة وتنفيذها:

بعد اتّخاذ المحتلّ قرارات السِّياسة اللُّغوية الّتي نصت على إحلال الفرنسيّة مكان اللّغة العربيّة وتغييبها، عمل على التّخطيط لرسم قراراته، واتّبع في ذلك مجموعة من الإجراءات: إجراء سياسة الإدماج اللغويّ، إجراء سياسة الفَرْنسة، إجراء سياسة التنصير، وإجراء السّياسة البَرْبريّة.

---

21 المرجع نفسه، ص 63.

22 بوخاوش سعيد، «الاستعمار الفرنسي وسياسة الفرنسة في الجزائر»، دار تفتيلت، الجزائر، ص 39.

23 بوخاوش سعيد، «مقاومة التيار الإصلاحي في الجزائر لسياسة الفرنسة ودوره في الحفاظ على اللغة العربية (-1900 1945)»، دار تفتيلت، الجزائر، ص 18.

24 المرجع نفسه، ص 18.

25 محمد بوهادي عابد، «تحديات اللغة العربية في المجتمع الجزائري»، دار اليازوري، عمان الأردن (2014) ص 09.

26 فهمي حجازي، محمود، اللغة العربية في العصر الحديث قضايا ومشكلات، ص120.

3.2.1. إجراء سياسة الإدماج اللّغويّ:

انتهج المحتلّ سياسة الإدماج بمفهوم «جعل الجزائريّين سياسيّا واقتصاديّا واجتماعيّا فرنسيّين يتمتعون بالحقوق السِّياسيّة الفرنسيّة الّتي يتمتّع بها الفرنسيُّون داخل بلادهم وخارجها، ويتلقون التَّعليم الّذي يتلقونه ويرقون إلى الوظائف العامة بالطرق ذاتها الّتي تخولها القوانين الفرنسيّة للفرنسيّين، كما أنّ لهم نفس الميزات الاجتماعيّة.»[27] نص قانون الإدماج على المساواة بين الجزائريّين والأوروبيّين من حيث الحقوق والواجبات، إلّا أنّه لم يسري إلّا على المُسْتوطنين الأوروبيّين، أما الجزائريّين فقد لاقوا التَّعسف في تطبيق القانون ولم يطبق منه إلا ما يخدم السّياسة الاستعماريّة.

هذا المفهوم العام لسياسة الإدماج، أمّا ما يخص بحثنا هو «سياسة الإدماج اللّغويّ» الّتي تُعدُّ الوسيلة الأساسيّة له والمفهوم الآخر لأبعاد تخطيطه اللّغويّ الإمبرياليّ البعيد المدى وحتّى القريب المدى.

اخْتلف الفرنسيُّون بداية على مدى إمكانيّة تطبيق سياسة الإدماج بين مُشجِّع ورافض، حيث رأى البعض «ضرورة تعليم الجزائريِّين وكسبهم للصالح الفرنسيّ، لأنّ تركهم في الجهل يسبب وجود جيش من المتعصِّبين الدينيّين، أما الطرف الثاني يرى فيهم أعداء يجب إبعادهم إلى المناطق النائية.»[28] لم تتحدَّد السِّياسة اللّغوية للمحتلّ إلّا بعد أكثر من عقد من الزّمن لانشغاله بالحروب وتثبيت استقراره؛ تخوّف المحتلّ بداية من تعليم الجزائريِّين إلّا أنّ إقراره بالتّخطيط لجعل الجزائر مستعمرة فرنسيّة لا يمكن التخلي عنها مستقبلا فرض نشر اللِّسان الفرنسيّ.

ولتحقيق إستراتيجيّة التّخطيط اللّغوي أقرّ المحتلّ سياسة الإدماج اللّغويّ الّتي أرادها الجمهوريون بشكل كلّي، فالمدرسة الّتي أرادوا تطبيقها من«أمثال راميو، فيري، بورجوا، بوردو، كومب وغيرهم الّتي أولت اهتماما بتعليم الجزائريِّين هي مدرسة مطابقة ومشابهة لنموذج الفرنسيِّين في باريس هي الّتي فرضت تعليمها على الجزائريّين محاولة تطبيقه بشتَّى الوسائل.»[29] حاول المحتلّ تنفيذ نموذج الجمهوريِّين لكن ليس بالشّكل الكلّي، وإنّما ما يخدم سياسته اللّغوية وهذا ما تظهره النِّسبة القليلة للمتمدرّسين العرب وتوجيههم للتعليم المهني أكثر لإنتاج موارد بشريّة لاستغلال خدماتها، كما عمد لاستقطابهم بفتح المدارس الثنائيّة (فرنسية- عربية) ولم يخصص فيها إلا حصص قليلة للعربيّة الدَّارجة.

اتَّسمت عمليّة تطبيق سياسة الإدماج بتخطيط ذو حدَّين، حدّ ترغيب الأهالي في تَّعليم أبنائهم لنشر اللّسان الفرنسيّ، وحدّ استمراريَّة سياسة تجهيل الأهالي بعدم السَّماح لاستمراريّة تعليمهم وتقلّدهم المناصب، وبين هذين الحدّين كان الرَّفض موقف غالبية الجزائريّين، «بهجر المدرسة (الفرنسيّة) والالتحاق بالمدرسة العربيّة الإسلاميّة الحرَّة. كما أن سياسة فرنسا الانتقائيّة لفئة صغيرة من المجتمع لتكون موضوع إدماجها دون فتح أبواب التَّعليم الفرنسيّ في وجه جميع الجزائريّين خلافا لما يقضي به منطق الإدماج، كان سببا آخر لفشلها.»[30] لم تنجح سياسة الإدماج إلى حدّ ما، كما أنهّا لم تفشل بالمعنى الكامل؛ تخوُّف الجزائريّين من ضياع هويتهم ولغتهم العربيّة أدّى إلى تفضيل الكثير منهم عدم التَّعليم والاكتفاء بتعليم الكَتاتيب والمدارس الإسلاميّة الحرّة، وعلى قِلّتها كانت توجّه الكثير من الجزائريّين لإتّمام تعْليمهم.

لم يكن الهدف من إجراء الإدماج على المدى القريب ضمان ضمّ المُسْتعمرة للأُمّة الفرنسيّة فقط، وإنّما عَمَد للتّخطيط على المدى البعيد بإنشاء جيل من متفرنسيّ اللّغة والفكر مُتشدِّقين باللّغة الفرنسيّة. لم تنجح سياستها بالمعنى الكامل إلّا أنّها لم تفشل بالمعنى السَحِيق فقد أنشأت جيلا من المتفرنسين أو كما سبق التَّخطيط لتسْميتهم بالفرانكفونيّين والفرانكفوليّين ووضع منظَّمة لضمِّهم والتّخطيط لإبقاء امتدادهم اللّسانيّ والفكريّ.

3.2.2. إجراء سياسة الفرنسة:

انتهج المحتلّ سياسة الفرنسة سعيا منه لتحقيق مبدأ أنّ الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا، «فكان قوامها الأساسيّ هو محاربة الثّقافة العربيّة واللّغة العربيّة محاربة عنيفة وبشتى الوسائل الوديّة والإرهابيّة.»[31] حارب المحتلّ التّعليم العربيّ بهدم وغلق المدارس الإسلاميّة، لما تعكسه من مبادئ الثّقافة العربيّة الإسلاميّة وعمد إلى نشر اللّغة والثّقافة الفرنسيّتين، وهنا نقصد بالثّقافة ليست تلك المتعلّقة بالآثار الفكريّة والعقليّة والفنيّة لبناء قيم المجتمع

---

27 حلوش عبد القادر، «سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر»،دار الأمة، الجزائر(2013) ص 75.
28 المرجع نفسه، ص 38.
29 المرجع نفسه، ص 80.
30 المرجع نفسه، ص 80.
31 مموض أحمد، نازلي، «التعريب والقومية العربية»، ص 64.

وتطويره، وإنَّما تلك الّتي تبعث على تَشَبُّع الفرد الجزائريّ بتمجيد تاريخ وحضارة فرنسا لضمان الولاء والحفاظ على ترسيخ التَّبعيّة.

اتّجه المحتلّ «منذ عام 1892 إلى إقامة نظامين متوازيَيْن للتَّعليم أَحَدهما فرنسيّ متقدِّم وحديث يضمّ العناصر الفرنسيّة، والثّاني نظام تعليم وطني متخلّف لا يشمل إلّا نسبة ضئيلة من أبناء البلاد.»[32] كانت سياسة التَّمييز هي القائمة بين التّلاميذ الجزائريّين والأوروبيّين، فغالبا لا يتمّ قبول الجزائريّين إلّا القلة القليلة منهم، فبين سياسة التجهيل وسياسة التّعليم رسم المحتلّ سياسته لترسيم ونشر لسانه، دون سعي منه للتّعليم أو التثقيف للحفاظ على تشكّيل مجتمع متخلّف لا يعي من الحضارة إلّا التّفرنس، متّبعا تخطيطا بعيد المدى متجذّر كقيمة تنغمس في لا وعي الجماعات والشُّعوب إلى ما بعد الاحتلال.

3.2.3. إجراء سياسة التنصير (التعليم التبشيري):

ذَهَب المحتلّ في تحقيق سياسته اللّغويّة إلى سياسة التنصّير، متّخذا في ذلك التّعليم التّبشيري الّذي أقامه لتعليم الأهالي، حيث «بدأ من سنة 1867 وانتهى سنة 1904، ...امتاز التّعليم التّبشيري في الجزائر... بانقسامه إلى نظامين تعليميّين متمايزيّن، أوّلهما التّعليم التّبشيري العمومي، وثانيهما التّعليم التّبشيري الخاص.»[33] كان العمومي منه موجَّه للفرنسيّين والمُسْتوطِنين، أمَّا التّعليم الخاصّ وجّه للأهالي (الجزائريّين)، بالدعوة إلى النصرانية بشكل غير مباشر بدعم البرنامج بنصوص من الإنجيل، وحتّى بشكل مباشر، جاء هذا رغم «نص التشريع المدرسي فيما يخص بالتدابير الواجب اتّخاذها في الجزائر على أنّ ديانة الأهالي ستحترم، سواء أكانوا تلاميذ في المدارس العمومية أو في المدارس الخاصة.»[34] سبق التّعليم التّبشيري التّعليم المدني، غير أنّه لم يلق النجاح المطلوب إلى حدٍّ ما (قول ذلك لا يمنع من تعليم أطفال الميتم وتنصيرهم) لرفض الأهالي تعليم أبنائهم خوفا من تنصيرهم.

ربط المحتلّ تمسيح الأهالي بالقضاء على الدِّين الإسلاميّ وبالتّالي القضاء على العربيّة، هذه الفكرة استمرت ما بعد الاستقلال عند بعض الرافضين للغة العربيّة وربطها بالدِّين الإسلاميّ بالمفهوم الرَّجعيّ. اتَّبع المبشرون كل الأساليب من اجل دفع الأهالي إلى تعليم أبنائهم بمدارسهم، غير أنّهم أولو عناية خاصة بمنطقة القبائل لتحقيق أهداف خاصة، هذا ما سنجده في مرحلة السِّياسة البربريّة.

3.2.4. إجراء السِّياسة البربريّة:

خص المحتل منطقة القبائل بسياسة لغويّة أكثر صرامة في تنفيذ تخطيطها اللّغويّ، مسخرا كلّ الإمكانات الماديّة والبشريّة (المبشِّرين والجنود) لفرنسة المنطقة ودمجها وجعلها ركيزة لبسط سيطرته على باقي المناطق، منتهجا سياسة التفرقة بين القبائل والعرب من منطلق إثْنيّ لغويّ، «يوضح مسؤول دائرة بتيزي وزو في رسالة وجهها إلى الحاكم العام في 1873، ذلك بقوله: «..لتعليم هذا الشّعب القبائلي: يجب إلغاء الوسيط العربيّ... لأنّه كان حتّى الآن ضارا أكثر منه نافعا، وبكلمة واحدة يجب أن نكلمه بلغته، أو تعليمه لغتنا... وأقصد اللّغة الفرنسيّة لأنّني اعتبرها سهلة التطبيق. أما فيما يخصّ الزّوايا فيجب إسقاطها نهائيا وبجميع الوسائل من منطقة القبائل لاستبدالها بمدارس بلدية فرنسيّة.»[35] وضع المحتلّ تخطيطا لغويّا لاستبدال العربيّة بالفرنسيّة من خلال:

- القضاء على الوجود العربيّ في منطقة القبائل بغلق الزّوايا والْكَتَاتِيب، ومنع تعليم العربيّة وإبدالها بالمدارس الفرنسيّة.
- تعلم اللّغة الأمازيغيّة والعمل على إكساب بعض الجنود والعسكريّين اللّهجات الأمازيغيّة للتَّقرّب من الأهالي وكسب ولائهم، «ويعتبر الجنرال Hanoteau أفضل مثال من بين العسكريّين المستمزغيين، فقد اتّخذت دراساته الْوَافية حول القبائليّة (1858) والتاركيّة[36] (1860) زمنا طويلا نموذجا لخلفه.»[37] عكف المحتلّ على تعلّم الأمازيغيّة للتّقرُّب من الأهالي لفهم عقليّاتهم وتفْكيرهم ومن ثمّ بناء نموذج الفرد القبائلي، ذلك الفرد الّذي اِجتثّت من مكوّناته الهوياتيّة الّتي اِمتزجت لقرون لتنشأ لنا فردا جزائريّا تجمعه هويّة واحدة، لبناء فرد متعصّب يرى في المكوّن العربيّ مكوّنا دخيلا يُفضل الفرنسيّ عنه. عمل المحتلّ

---

32 المرجع نفسه، ص 65.

33 الطاهر علي، محمد، «التعليم التبشيري في الجزائر من 1830 إلى «1904، دحلب، ص 102.

34 المرجع نفسه، ص 197.

35 (1860- 1876) Ecoles arabes Françaises . 2253 :A .O.M. حلوش عبد القادر، «سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر»، ص .85

36 أو التارقية أو الطارقية وهي لغة الطوارق في الصحراء الجزائرية.

37 بوكوس أحمد، «مسار اللغة الأمازيغية الرهانات والاستراتيجيات»، طوب بريس، الرباط (3013) ص 186.

على تغذية ذلك لسنوات لتهيئة بيئة أكثر اندماجا، ومن الجهود في ذلك الدِّراسات الّتي خصّتها للسلالات الإثنيّة (البربريّة).

لم يكن التّخطيط اللّغويّ للمحتلّ يسير بشكل عشوائيّ، فالمتتبّع لإجراءاته يرى أنّها لم تكن إجراءات عبثيّة كامنة بصورة مطّردة في مفهوم الغزو وما ينجر عنه من حروب وتفقير الأمم وتجهيلها، وإنّما هي قائمة على دراسات وأبحاث مسبقة حول المجتمع الجزائريّ والبحث في تغيير العنصر البشريّ العربيّ المسلم، بإدراكه أنَّ الهويّة اللّغويّة هي الرابط الأساسيّ لعناصر الهويّة والقوميّة، فبنى تخطيطه اللّغويّ على أساس معرفي، وبالعودة إلى تعريف روبرت كوبر للتّخطيط اللّغويّ ومقاربته مع التّخطيط المحتلّ، يمكن القول التّخطيط اللّغويّ الاستعماريّ هو **مجموعة الجهود العمديَّة المبذولة من قبل المحتلّ لغرض التأثير على سلوك الشّعوب المحتلّة من حيث اكتسابهم للّغة، ومن حيث بنية اللّغة ومن حيث تحديد المهام والوظائف الّتي تؤديها تلك اللّغة، و من حيث معيرة اللّغة أو تغيير اللّغة.**

4. عمليات التّخطيط اللّغويّ الاستعماريّ:

الملاحظ لتخطيط المحتلّ، يرى أنه سعى لتطبيق كلّ الخيارات في سبيل تحقيق هدف سياسته اللّغوية وذلك كالتّالي:

4.1. بنية اللّغة:

عمل المحتلّ على تغيير بنية العربيّة الفصحى باعتماد العاميّة، والكتابة بالعربيّة الركيكة، وبذل في سعيه هذا جهود علميّة بتأليف كتب للعربيّة الدَّارجة، و«قواميس ..arabe barbaresque وكذلك كتب نحو العربيّة الدّارجة (grammaire de 1 arabe vulgaire) مثل كتاب أرنبيوس Erpenius ودوساسي Desacy وكذلك نحو العربيّة الدّراجة لكوسان دوبيرسوفال.»[38]

كما عمل على تغيير بنية اللّغة أو اللّهجات الأمازيغيّة الّتي كانت تَعْتمد في كتابتها على الحرف العربيّ بتغييره إلى الحرف اللاتينيّ لفصلها عن أيِّ رابط عربيّ وإلحاقها بروابط لاتينيّة امتدت حتّى في الدّراسات السلاليّة للمنطقة واستكمالا لها. كان لهذا التّغيير تأثير على السُّلوك اللّغويّ للناطقين بالأمازيغيّة، فبعد الاستقلال بقي اختيار الحرف اللّاتينيّ هو القائم رغم محاولات بعض لاستعادته، بقولهم إن الأمازيغيّة من اللّغات الساميّة القريبة إلى العربيّة نطقا وحتّى في مفرداتها وتراكيبها ولمجاورتها للّسان العربيّ وتقاسمها معه هويّة وطنيّة واحدة في ظلّ عدم جاهزيّة حرف التيفيناغ.

4.2. اكتساب اللّغة:

عمد المحتلّ في هذا الخيار إلى اتّجاهين:

أولا: اكتساب لغة جديدة؛ جنح فيه إلى إكساب الجزائريّين اللّسان الفرنسيّ من خلال مختلف المدارس والبرامج المعتمدة.

ثانيا: تكريس عدم القدرة على اكتساب اللّغة الأمّ؛ حيث ساهمت مختلف القرارات الّتي سنها المحتلّ إزاء العربيّة في نشر العاميّة بعدها اللّغة الأولى للأهالي، بالإضافة إلى ما عانته المدارس الحرّة والْكَتاتيب من تضييق، أدَّى كلّ ذلك إلى ضعف القدرة على اكتساب العربيّة الفصحى بنسبة معتبرة مع الاستقلال وما بعده، خاصَّة اليوم مع تشكل نوع من الهجين اللّغويّ على ألسنة الجزائريّين.

4.3. تحديد المهام والوظائف:

أعاد المحتلّ رسم السلم اللّغوي بتحديد وظائف اللّغات، بإقصاء العربيّة من أيّ وظيفة رسمية، ومن مختلف الاستعمالات وجعل الفرنسيّة اللّغة الأولى للبلاد.

---

[38] بوخاوش سعيد، «الاستعمار الفرنسي وسياسة الفرنسة في الجزائر»، ص 33.

4.4. معيرة اللّغة:

ركز المحتلّ في سياسته اللّغوية على منطقة القبائل وعلى اللّغة الأمازيغية، فأقام الدِّراسات والبحوث حولها، ووضع المعاجم والقواميس محاولا بذلك تهيئة الأمازيغيّة وتنميطها باختيار لهجة بعينها من مجموع لهجاتها، نحو نقلها من لغة شفهية إلى لغة مكتوبة تمثل لغة الأرض واللّغة الأصل وباقي اللّغات ما هي إلا لغات دخيلة، وتتساوى معهم في ذلك العربيّة.

امتد هذا التّوجه إلى ما بعد الاستقلال، حيث برز في شكل مطالب لترسيم الأمازيغيّة وانتقل معه الخطاب الاستعماريّ الّذي طالما سعى إلى رسم الهوّة الإثّنيّة، أما مطالب معيرتها فلم تكن بالشكل نفسه، فلم نسمع عن ذلك إلّا الشيء القليل.

4.5. تغيير اللّغة:

كان هذا محور أهداف سياسته اللّغوية بتغيير الخريطة اللّغوية، والسُّلوك اللّغويّ للجزائريّين بتغيير لغتهم نحو الفرنسيّة.

مما سبق، نلاحظ الصراع بين السِّياسة اللّغوية الجزائريّة وامتدادا السِّياسة اللّغويّة الاستعماريّة الّتي تظهر كلما حاولت الجزائريّة منها إعادة تهيئة العربيّة، وهذا ما شهدته سياسة التّعريب الّتي أقرّتها الجزائر مع الاستقلال، والّتي كلّما أحرزت تقدُّما (في السبعينيات) عرفت تعثرا (من التسعينيات إلى اليوم) غالبا ما يكون سببه فرانكفونيّ او أمازيغفونيّ إلى غاية التخلي عن التّعريب بشكل نهائي. شكل فراغ تراجع السِّياسة اللّغوية الجزائريّة إعادة انبعاث السِّياسة اللّغويّة الاستعماريّة، وذلك بالحفاظ على ما بقي من مكتسبات اللّغة الفرنسيّة في المؤسّسات والتّعليم والإدارة، لكن ما نلاحظه اليوم هو أخطر من ذلك فلغة جزائريّ اليوم لم تعد تشبه لغته سنوات الاستقلال، أين كانت لغات المجتمع واضحة نقية: لغة عاميّة معظم جذور مفرداتها أصيلة والأمر نفسه بالنسبة للّهجات الأمازيغيّة، أمّا الفرنسيّة كانت لسان فِئة محدَّدة، أما اليوم نلاحظ نوع من الهجين اللّغويّ واختلاط الفرنسيّة في مفاصل العبارة وحتى المفردة العربيّة العاميّة ما يشوّه النُّطق وسلامة الانتماء اللّغويّ.

5. ما بعد الكولونياليّة:

نلاحظ ما بعد الكولونياليّة اِستمرارّ بعض مظاهر السياسة اللغوية الفرنسية، وذلك لعدم اتّخاذ الحكومة (الجزائريّة) المؤقّتة قرارا سياسيا (الّذي يُعدّ من أولى وأهمّ إجراءات التّخطيط اللّغويّ) يفضي إلى تبني سياسة لغويّة تعيد للعربيّة سُلطتها، ممّا ساهم في امتداد قرارات السِّياسة اللّغويّة الاستعماريّة وهذا ما حدث بدعم اِستمرارها، فاتفاقيّة إفيان «لم تنص على أنّ العربيّة ستكون لغة الجزائريِّين في التّعليم والإدارة والمعاملات... وتستمرّ الاتّفاقيات في إعطاء الأولويّة للّغة الفرنسيّة بقولها إن الرَّعايا الفرنسيِّين لهم الحقّ في استعمال اللّغة الفرنسيّة في جميع علاقاتهم مع القضاة والإدارة ... كما لها الحقّ في إنشاء وإدارة المؤسَّسات التّعليميّة الخاصَّة بها.»[39] عرفت بنود الاتّفاقيّة تناقضا فيما يخص الهويّة اللّغويّة، ممّا سمح بامْتداد السِّياسة اللّغويّة الاستعماريّة باستمرار تقلُّد الفرنسيّة لمكانة اللّغة الرسميّة في جزء مهم من مؤسّسات الحكومة والإعلام والتّعليم ولغة الثَّقافة، فغالبا ما كانت هناك فجوة بين اتّخاذ القرار وبين تنفيذه من قبل الحكومات، فرغم اتّخاذ بومدين قرار التَّعريب إلَّا أنّ تنفيذه لم يسر بنفس المسار في أجهزة الحكومة، فهناك من نفذت وهناك من تباطأت وتخلفت عن ذلك.

أشرنا سابقا إلى سياسة الإدماج اللّغويّ الّتي أراد بها تكوين جيل من متفرنسيّ اللّغة والفكر والّتي ظهرت انعكاساتها ما بعد الاستقلال؛ فقد عمل على ذلك منذ بداية احتلاله بتعظيم أعلام فرنسا وترسيخ صورة باريس المدينة الفاضلة؛ يقول أحد أعمدة المسرح في حوار مع صحفي فرنسيّ مبررا انتماء أقرانه للّسان والثّقافة الفرنسيّتين أنّهم «أصبحوا اليوم متشبعين بالثّقافة الفرنسيّة، ...فأصبحت لديهم عقليّة فرنسيّة إنهم يفكرون ويشعرون بالفرنسيّة وهم معجبون بالأسماء اللّامعة في تاريخكم وأدبكم، وليس هناك أعزّ لدى تلميذ في المدرسة العربيّة –الفرنسيّة من أن يعرف عن ظهر قلب قصة لافونتين.»[40] لم يكن للمعري وأمثاله أي وجود على مسامع هؤلاء، فترسيخ أسماء لافونتين وأدباء فرنسا وتعظيمهم من تعظيم اللّسان الفرنسيّ والافْتخار بطلاقة ناطقيه،

---

[39] سعد الله، أبو القاسم، «تاريخ الجزائر الثقافي –مرحلة الثورة 1954- 1962-»، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت (2007) ص 102، 104.

[40] حرزي لطفي، السينما الجزائرية، الجزائر، 1980. سعد الله، أبو القاسم، «تاريخ الجزائر الثقافي –مرحلة الثورة-»، ص 64.

هذا ما تمّ التّخطيط له نحو الفئة المستهدفة، إلّا أنّه وبعد سنوات الاستقلال ظهر على السّلوك اللّغويّ للكثير من الجزائريّين تغير في خلفيات تفكيرهم نحو اللّسان الفرنسيّ وأصبحوا أكثر تَقَبلا بل وافتخارا بناطقيه وربطه بالتحضّر والرُّقيّ بعد أن كانت لغة العدوّ، وهذا من مخرجات تخطيط المحتلّ نحو الفئة المستهدفة الّتي كونها، والّتي غالبا ما استلمت الحكم بعد الاستقلال سواء في المجال السِّياسيّ أو الاقتصاديّ أو الثّقافيّ ما أثّر بشكل سلبي على قيم الانتماء اللّغويّ للشّعب الجزائريّ.

رغم نجاح الجزائريّين في تعريب التَّعليم وجزء من التَّعليم العالي والإدارة والإعلام إلّا أنَّ عقدة الاستعلاء اللّغويّ استمرت في لا وعيّ المجتمع، «لقد أراد الاستعمار للمثقفين الأفريقيين أن يفكروا بديكارت وبرغسون، ولم يسمح لهم بالتفكير في قيمهم وثقافتهم وتراثهم الثّقافيّ، لهذا لا يعرف كثير من شبابنا أمثال المناضل الوطني الحاج عمر وأحمد ساموري، وإذا استمر الأمر بنا على هذا النحو فلن نستطيع أن ننمي شخصيتنا الّتي هي الطريق إلى النهضة.»[41] خلفت السِّياسة اللُّغويّة الاستعماريّة وضعا لغويا غير متوازن، فامتداد هذه السّياسة ظاهر في بقاء اللّغة الفرنسيّة في أجهزة الحكومات ومختلف التعاملات فترة من الزّمن بعد الاستقلال وإستمرارها في جزء مهمّ منها إلى اليوم، رغم البدايات الجيِّدة للسّياسة اللّغويّة الجزائريّة خلال سنوات السبعينيات لكن سرعان ما تمّ إفشالها من قبل الفئة المُستهدفة وبقاء امتداد السِّياسة اللّغويّة الاستعماريّة.

كما نلمس انعكاسات سياسة الفرنسة في ما نراه بعد مرور نصف قرن من استقلال الجزائر بقاء التفرنس ميزة الفرد المتحضر والمثّقف في المجتمع، وإن لم يكن يعي منهما شيئا إلا ذلك الإنغماس الجماعي في لا وعي المجتمع.

أمّا من مخرجات السّياسة البربريّة الّتي اِنتهجها لعقود طويلة، فهو لم ينجح بالشّكل الكلّي والظّاهر لكنَّه لم يفشل، ففي سنوات حرب التحرير ومع انضمام:

> جماعة من الشبان الطلبة إلى الحركة الوطنية من أجل مقاومة الاحتلال الفرنسيّ... إلاّ أنَّ بعض هؤلاء الشبان المناضلين قد كانوا يخفون إيديولوجيّة مغايرة لإيديولوجيّة ومبادئ الحركة الوطنيّة في الصميم، حيث كانت هذه النواة (المزروعة) داخل الحزب تطالب بالبربريّة للجزائر، مع رفض الانتماء العربيّ الإسلاميّ للشّعب الجزائريّ، متأثرين بالأفكار والأطروحات الاستعماريّة الفرنسيّة والإيديولوجيّة الشُّيوعيّة.[42]

كانت هذه بداية ظهور ما تمّ غرسه في المدارس الفرنسيّة، هذه الفئة المعارضة المتشبعة بالفكر الشُّيوعيّ الرافض لمفهوم الأمة، هذه الفئة استمرت في تكوين وتنظيم نفسها داخل الجزائر وخارجها بدعم فرنسيّ واضح، واستمرت في الظهور ما بعد الاستقلال بشكل متقاطع مع سير التَّعريب، وأخذ يطفوا ما تمّ استبطانه في السنوات الأخيرة بشكل يوحي باستمراريّة السِّياسة اللّغويّة الاستعماريّة.

خصّ المحتلّ منطقة القبائل بسياسة لغويّة بعيدة المدى، تسعى لإعادة هيكلة البيئة اللّغويّة بجعلها جزء من البيئة اللّغويّة الفرنسيّة أو الكوكبة الفرنسيّة وما الأمازيغيّة إلا لهجة كلهجة الباسك والألزاس آيلة إلى الزوال لتحل الفرنسيّة مكانها؛ وما وجدناه في حرص فرنسا على استمرار نشر دراسة الأمازيغية بعد الاستقلال في الثانويّات والأكاديميات ما هو إلّا تأكيد على اِستمرار سياستها، حيث «افتتح في سنة 1973 درس اللّغة والحضارة الأمازيغيّتين بجامعة باريز (فانيس)، وأنشأت جماعة الدّراسات الأمازيغيّة في نفس السنة نظم تدريس تحضيري في الاختبار التكميلي في الأمازيغيّة بمستوى الباكالوريا بباريز وفي ثانويّة (هونوري دو بلزاك).»[43]

تُعدُّ اللُّغة هي عنصر تعالق عناصر الهويَّة لدى الفرد والجماعة، وبتغير معالمها تتأثر باقي العناصر (التّاريخ، الأرض..)، فلم يعد لتلك الفئة المستهدفة لإخراجها بمعالم هوياتيّة مشوهة لغة جامعة، حيث أنتج لنا: فئة فرنسيّة اللّسان تقرّ بانتمائها العربيّ، وساخطة على لسانها المفرنس؛ وأخرى فرانكفوليّة تعادي اللّسان العربيّ وتنهضه وتعده خطرا على انتمائها وحق امتداده، وكان التَّخطيط لجعل هؤلاء نخبة الشّعب الجزائريّ والحاكمة بشكل يضمن اِستمراريّة السِّياسة الاستعماريّة.

---

41 سيكوتوري أحمد –رئيس جمهورية غينيا في مذكراته/ أنور الجندي، معلمة الاسلام (بيروت: المكتب الاسلامي، 1980)، ص 509. «اللغة العربية أسئلة التطور الذاتي والمستقبل»، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، ط1، أكتوبر (2005) ص 61.

42 بن نعمان، أحمد، «فرنسا والأطروحة البربرية، الخلفيات، الأهداف، الوسائل والبدائل»، دارالأمة، ط2، الجزائر (1997) ص 27.

43 «بوكوس أحمد»، «مسار الأمازيغية الرهانات والاستراتيجيات»، ص 116

6.الإمبرياليّة اللّغويّة[44]: نحو اصطناع بيئة لغويّة:

المتتبّع لتاريخ فرنسا خلال القرن الثّامن عشر، ومع تَشَكل تَكَتُلات القوى الدّولية وامتداد الإمبراطوريات، كانت رغبة فرنسا في بناء إمبراطورية تتسابق بها في منافسة باقي القوى هو الشغل الشاغل لها، لكن كان للهزيمة التي تلقتها بعد الحرب العالمية الثّانية أيّ «بعد حرب عام 1870 وقعا بالغا في إضعاف معنويات فرنسا والفرنسيّين، والّتي شهدت إذلالا دّوليا بخسارة اثّنين من أقاليمها... أدّى ذلك إلى ضرورة استعادة نظامها وهيبتها. رأى البعض أن سبب ذلك يعود إلى غياب القيّم المسيحيَّة في التّعليم... وهناك من رأى أن الأمر يتعلق بإشكالية نقص الوطنيّة من حيث تدريس الجغرافيا.»[45] ما أصاب فرنسا والفرنسيّين جعلهم يبحثون في أسباب تراجع معنويات الروح الوطنيّة الّتي ساهمت في خسارة فرنسا وتراجع هيبتها الدّولية، وأرجع البعض سبب ذلك إلى غياب تعليم الجغرافيا بمفهوم الجغرافيا الوطنيّة الّتي تنمي الروح الوطنيّة والّتي أعقبتها جملة من الدّراسات الّتي أسّست لإعادة هيكلة السِّياسة اللّغويّة لفرنسا وفق معطيات الأمَّة الفرنسيّة.

من الدّراسات الّتي أشارت إلى أهمّيّة تعليم الجغرافيا (الجغرافيا الوطنية)، ما قدَّمه بيير فونسان ((P.Foncin 1841- 1916))[46]، والّذي سنخصص له هذا الجزء من الدراسة، «وهو المؤدلج لسياسة فرنسا اللّغويّة بالخارج تحت مسمى (الغزو الأخلاقيّ) الّذي طبقه في الجزائر.»[47] انطلق فونسان في دراسته نحو استحداث سياسة لغويّة محورية من الفراغ الّذي أحدثه غياب الجغرافيا الوطنيّة من التّعليم الفرنسيّ، نحو تشكيل سياسته الاستعماريّة تحت مسمى «الغزو الأخلاقيّ».

عمل فونسان مع آخرين خلال هذه الفترة واستكمالا لسياسته اللّغويّة الإمبرياليّة على تأسيس رابطة اللّغة الفرنسيّة (l'alliance française)، حيث تمّ استحداث هذه الرابطة بعد الدِّراسات الّتي قدمها حول التّعليم الجغرافي بعدها الرابط للوحدة الوطنيّة الفرنسية، والّذي رأى "أنّه (التعليم الجغرافي) جزء لا يتجزأ من التّعليم الاستعماريّ في إطار الدّعاية للاستعماريّة.»[48] ذهب إلى أن حفاظ فرنسا على مكانتها في العالم وامتدادها، والحفاظ على مستعمراتها، يكون بتنمية الوطنيّة الجغرافيا الّتي تتخطى الحدود الإقليميّة إلى حدود الأمّة بنشر الفرنسيّة، فالدّعاية للاستعمار بين أبناء فرنسا يكون بالتعرف على جغرافيّة العالم والأقاليم المحيطة والتعرف على شعوبها وخيراتها وعلى استراتيجيات مد مستعمراتها لبناء الجمهوريّة العظمى، وهذا ما يعمل على تنمية الروح الوطنيّة الاستعماريّة. يقول مؤكدا على ذلك: «إذا كنا نريد أن نحتفظ بمكان في العالم، نقاوم الموجات الأنجلوسكسونيّة، الألمانيّة، الأمريكيّة، الروسيّة الّتي تهددنا..يجب علينا بذل جهد للخروج من أنفسنا لتجربة السفر، للهجرة، للاستعمار... نشر لغتنا في كل مكان.»[49] ربط فونسان قيامة فرنسا العظمى بتكريس المعرفة الجغرافيا بمنطق الاستعمار واعتماد تدريسها، للخروج من الحدود الإقليميّة لرسم حدود الأمّة، مشيرا إلى ضرورة العناية بالمد اللّساني في تكوين الأمّة.

ركّز فونسان في دراسات تقرير سياسته اللّغويّة على البعد الدِّيموغرافيّ في بناء الأمّة الفرنسيّة، مشيرا إلى أهمّيّة «اعتبار الوزن الدِّيموغرافيّ لانجلترا (350 مليون نسمة في إمبراطوريتها بما في ذلك الهند)»[50] في كسب معركة القوى، فوزن الأمّة يكون حسب وزنها الدِّيموغرافيّ الّذي يحدده مدى امتداد لسانها؛ يقول في هذا الشأن «إذا تحدث جميع الجزائريّين والتونسيّين والكمبوديّين والأناميّين، إذا كان جميع مواطنيّ السِّنغال وأورغوي ومدغشقر يتحدّثون الفرنسيّة، فإن تعزيز لغتنا خارج فرنسا سيتجاوز مجالها اللّغويّ حوالي 80

---

44 الإمبرياليّة اللّغويّة من النّظريات الّتي اِهتمّ بها علماء علم اللّغة التطبيقيّ، والّتي عرفها روبرت فيليبسون Robert Phillipson بأنّها: "نظرية تختص بتحليل العلاقات القائمة بين ثقافة مسيطِرة وثقافة مسيطَر عليها... (فيليبسون: 1992: 15)." نوريوكي نيشياما، "الإمبرياليّة اللّغويّة لبيير فونسان في المتوسط"، جامعة نيجاتا، اليابان، تر: محمد عثمان بن بركة، جامعة طرابلس، ص37. وخص النّظرية بهيمنة تعليم اللّغة الإنجليزية في كتابه "الإمبرياليّة اللّغويّة"، فالإمبرياليّة اللّغويّة هي بسط هيمنة لغة أجنبية على مجتمع لغويّ له خصوصيّته اللّغويّة.

45 أنظر، Nishiyama Noriyuki , Pierre foncin , fondateur de l'alliance française, et l'enseignement de la géographie au service de la diffusion du français au XIXe siècle, p74. https://noriyukinishiyama.com/wp-content/uploads/2019/10/article_RJDF_4_2-1.pdf

46 "من بين الشخصيات التي ساهمت في تأسيس التحالف (الرابطة) الفرنسي عام 1883، حيث شغل منصب الأمين العام للرابطة (-1883 1897)، ونائب الرئيس (-1897 1899)، وترأس الرابطة (-1899 1914). كما تولى منصب المسؤول عن التفتيش للمؤسسات الابتدائية والثانوية والعليا في الجزائر، وكليات الآداب إيكس ومونبلييه، احتفظ بمنصبه حتى عام 1912." أنظر، Nishiyama Noriyuki, Pierre Foncin fondateur de l'alliance française et l'enseignement de l'histoire : formation intellectuel- le d'un républicain aux XIXe siècle , p42, 43. https://translate.google.com/translate?hl=ar&sl=fr&u=https://sjdf.org/pdf/03Nishiyama

47 نوريوكي نيشياما، «الامبريالية اللغوية لبيير فونسان في المتوسط»، ص 38.

48 أنظر،Nishiyama Noriyuki , Pierre foncin , fondateur de l'alliance française, et l'enseignement de la géographie au service de la diffusion du français au XIXe siècle , p78 أنظر،

49 أنظر، المرجع نفسه، ص 80.

50 أنظر، المرجع نفسه، ص 43.

مليون فرنسيّ، وسيتجاوز عدد متكلميها 80 مليون نسمة. (Foncin, 1903, p .184) .»[51] وهذا ما خططت له فرنسا، فالمعيار اللّساني هو الكفّة الغالبة في بناء الأمّة واستمراريّة قيامها باستمرار انتشارها، ما ذهب إليه يؤكّد أنّ الإمبرياليّة اللّغويّة هي أساس السّياسة اللّغويّة الفرنسيّة، وهو ما نجده في حديثه عن الغزو الأخلاقيّ الّذي يعده الإنجاز الأهمّ الّذي يلي الغزو الماديّ، فهو يرى في «تقريره للسّياسة اللّغوية، أنّها تهدف إلى تعليم الأهالي اللّغة الفرنسيّة لتحويلهم إلى «فرنسيّ القلب أو الشّعور»، وأنّ من هم تحت حمايتنا من الأهالي لا يمكن لهم أن يكونوا فرنسيّ القلب أو الشّعور، إذا لم يتعلّموا الحديث بالفرنسيّة (bis 1989 : 13 Baf 29).»[52] خص البيئة اللّغويّة الجزائريّة بهذا التجريب في تطبيق سياسته اللّغويّة لفرنسة روح الانتماء الهويّاتيّ، لتصبح الفرنسيّة لغة الشّعور والقلب لا لغة الفكر والتحضر الّتي تضمن الولاء والتبعيّة، وعليه فالتبعيّة ما هي إلا «قابليّة الاستعمار» الّتي تحدث عنها مالك بن نبي كمعامل لمعادلة نموذج بناء الفرد، يقول: هو «عامل ينبعث من باطن الفرد الّذي يقبل على نفسه تلك الصبغة، والسير في تلك الحدود الضّيّقة الّتي رسمها الاستعمار، وحدد له فيها حركاته وأفكاره وحياته.»[53] ذلك الانبعاث (من باطن مفرنس) وتلك الصّبغة (التبعيّة) ما هي إلا تحقيق مشروع بناء نموذج بناء الفرد (فرنسيّ القلب والشّعور) والأمّة الفرنسيّة، فقابليّة الاستعمار ما هي إلّا أحد أوجه قابليّة الاستعمار اللّغويّ والانجاز الفعليّ له.

كما أشار في مبررات تحقيق سياسته اللّغوية إلى عامل الاقتصاد، بعد اللّغة وسيلة اقتصاديّة مهمّة للحفاظ على السوق، حيث شدّد على توظيف الخطاب الوطنيّ للدّعاية للانضمام إلى الرابطة، «ومن هنا تبدو قيمة المظهر الاقتصاديّ للّغة في محاججته: الرابطة الفرنسيّة (AF) هو حليفكم الطبيعيّ، ونشر اللّغة الفرنسيّة هو مفتاح الأسواق الخارجية، لنوّحد إذن صفوفنا... لأنّ كلّ تلاميذنا سيصبحون يوما زبائنكم وستستعيدون فيما بعد أرباحكم الواسعة أكثر مما أنفقتموه من أجل مدارسنا. (BAF26, 1888: 173))»[54] حقيقة بقاء العديد من (تلاميذ) المستعمرات السابقة لفرنسا محافظة على التّوجّه الفرانكفونيّ لاقتصاد بلادها لا يمكن نكرانه؛ الملاحظ لهذه الدّعاية وما سبقها من طرح يجعلنا نتساءل هل ما تعيشه دول المغرب العربيّ والجزائر تحديدا وعلى كافّة الأصعدة اليوم هو ليس وليد تطوّر معطيات تاريخيّة شكّلت لنَا باقي المعطيات اللّغويّة والثقافيّة والاجتماعيّة..، بل نتاج لسياسة وتخطيط لغويّ إمبرياليّ؟

أحدث فونسان تغييرا في السّياسة اللّغوية بشكل عام وتوجّه أكثر إلى منطقة القبائل على غيرها من المناطق، منطلقا في دراسته: «أوّلا: أنّ اللّغة البربريّة ليس لها أبجديّة خاصّة بها... «إن امتياز لغة ما يقاس بامتياز الشّعب الّتي هي روحه وصوته» (Foncin 1900 a: XXXII)... ثانيا: الدّليل الدّيموغرافيّ للّغة... فالبربريّة فقدت قيمتها مثل لغات فرنسا المحلّيّة.»[55] ذهب إلى أن غياب أبجدية تحمل تراث وأدب المنطقة يمحي قيمة اللّغة، شأنها في ذلك شأن باقي اللّغات المحلّيّة الفرنسيّة فتستبدل بشكل مطّرد باللّغة الفرنسيّة (لغة الحضارة والقوميّة).

ما جاء به فونسان أعاد توجيه السّياسة اللّغويّة بتخطيط متجذّر في تفكيك بنى البيئة اللّغويّة وإعادة اصطناعها على الأمد البعيد، «فاللّغة من الممكن بالنسبة إلى الجماعة أن ترمز إلى عقلها الجماعي فتعطي العقل الجماعي قوّة يصير بها عقلا جماعيّا شّعوريّا.»[56] عمل المحتلّ على هذا المنعكس الشّعوريّ لعقل الجماعة بهدم قيّمه، وكانت المدرسة هي المُستهدف الأوّل، وإعادة تشكيل قيّم أكثر تعقيدا لتضاربها وتناقضها ما شّكل لنا عقد لغويّة ظهرت في أشكال نبذ العربيّة ومسألة القضيّة الأمازيغيّة، مما أنتج لنا بيئة لغويّة مُتدهورة؛ ومن المعلوم «أنّ البيئة الملائمة للتّدهور بيئة متعدّدة اللّغات (Multilingual) وتصبح ملوّثة عندما تطغى فيها لُغة أجنبيّة...»[57] أصبح التعدّد اللّغويّ في الجزائر ظاهرة غير صحّيّة لاختلال السلم اللّغويّ وظهور تكتّلات لُغوية تُعدُّ مرجعيّة في بناء بيئتها اللّغويّة وتحديد هويّتها اللغويّة والثّقافيّة (الفرانكفونيّة، الأمازيغفونيّة، المعربة..)

أصبحت البيئة اللّغويّة الجزائريّة تعاني مما أسماه إينار هوجين: «الانفصام اللّغويّ»، و»الّذي يتمثل في وضع المتكلم الّذي يجد نفسه إزاء أكثر من شكل للُغته، ويتردد بشأن ما يجب أن يتكلمه أو يكتبه لأنّه يحظى بالعديد من الأشكال المتاحة.»[58] هذه الأمراض الّتي اعتلت البيئة اللّغويّة، شّكلت لنا انفصام لغويّ لدى الفرد والجماعة، ومع تغير معيار اللّغة الأمّ لارتباطه بالجانب الإيديولوجيّ تعدّد الاختيار بين اختيار «ما يمليه الانتماء اللّغويّ الجماعيّ (العربيّة)»، وبين «حتميّة الاختيار لاكتساب ميّز اجتماعيّ (الفرنسية)»، وبين اختيار

---

51 أنظر، المرجع نفسه، ص 80.

52 نوريوكي نيشياما، «الامبريالية اللغوية لبيير فونسان في المتوسط»، ص40، 41.

53 بن نبي مالك، «شروط النهضة»، تر: عبد الصبور شاهين، دار الفكر، دمشق، ص 153.

54 نوريوكي نيشياما، «الامبريالية اللغوية لبيير فونسان في المتوسط «، ص 45.

55 المرجع نفسه، ص 49، 50.

56 م م. لويس، تر: تمام حسان، «اللغة في المجتمع»، دار إحياء الكتب العربية (1959) ص 162.

57 الفاسي الفهري،عبد القادر، «اللغة والبيئة»، النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب (2003) ص 25.

58 جان كافي، لويس، إيكولوجيا لغات العالم، تر: باتسي جمال الدين، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ط1، 2004، ص 259.

«الانتماء اللّغويّ الثقّافيّ المحلّي (الأمازيغيّة)»؛ لم تعد هذه الخيارات متاحة بالمعنى ذاته، فما أنجزته الإمبرياليّة اللّغويّة والّذي يمكن أن نسميه «بالقسر اللّغوي»، فهي ليست خيارات تتشكل وفق طبيعة تطور البيئة اللّغوية وما تفرزه من متغيرات، وإنّما هي خيارات يساق إليها الفرد تبعا للمرجعيّة الّتي أنجزتها الإمبرياليّة اللّغويّة.

وعليه، فما يعانيه الفرد الجزائريّ من انفصام لغويّ يخضعه لقسر لغويّ، فالفرد الّذي ينشأ في أسرة ناطقة بالفرنسيّة حريصة على حفاظ أبنائها على هذا النطق الفرنسيّ يضطرب عند الحديث بالعربيّة، كما أن الفرد الّذي ينشأ في أسرة ناطقة بالعربيّة يُضطرّ إلى اكتساب اللّغة الفرنسيّة لتجنُّب اضطراب الحديث بها عند التّوجُّه لسوق العمل وكظاهرة تمايز اجتماعيّ، هذا الانفصام اللّغويّ انتقل إلى قيّم الهويّة فأصبحت مُضْطربة لِاضْطراب أحد قيّمها (اللّغة)، «حيث لا يستطيع الأفراد دوما اختيار لغاتهم لأنّهم يخضعون لأحكام البيئة الّتي يتواجدون بها، فيضطرّون للاختيار من بين اللّغات المتّواجدة في هذا المحيط وفقا لإحتياجاتهم الخاصّة، وقليلا ما يستند اختيارهم إلى التّصنيف النّوعي للّغات المتّواجدة.»[59] أصبح الأفراد المنتمون إلى بيئة لغويّة مصطنعة في الكثير من جزئيّاتها يخضعون بشكل مطّرد إلى أحكامها واختياراتها ممّا يكرس استمراريّة الإمبرياليّة اللّغويّة الّتي أخذت اليوم توجّها سياسيا عالميا كوجه آخر للحروب اللّغويّة.

خاتمة:

البحث في تغير القيمة اللّغويّة، واختلال مكوناتها بشكل غير سويّ، يقودنا للبحث في دقائق مسببات ذلك، غير أنّنا نلاحظ العديد من الأبحاث الّتي تشخص الوضع اللّغويّ ومن ثمّ تقييمه، غير أنّنا بحاجة أكثر للكشف عن تلك الدّقائق ونبش أوصالها، كما قال مالك بن نبي في كتابه «شروط النّهضة» «والحقّ أنّنا لم ندرس بعد الاستعمار دراسة علميّة، كما درسنا هو.»[60] درسنا بشكل ماديّ، ومعنويّ علميّ أكثر، وذلك لإدراكه أنَّ التّحصيل الماديّ يكون باستعمال أدوات علميّة في تشريح المجتمع الجزائريّ ومن ثمّ تجريب إجراءاتها، غير أنّنا لم ندرس الاستعمار تقريبا إلّا من جانبه التاريخيّ بنزعة ذاتيّة تحتاج إلى دراسات وأبحاث تَعْتمد على مقاربات علميّة في تفسير الظّاهرة الاستعماريّة ومخلفاتها في الأمّة الجزائريّة.

أمّا الحلول الآنية الّتي نراها في معالجة بعض القضايا اللّغويّة غالبا ما تكون من منطلق سياسيّ لا علميّ لا يتمّ معالجتها بشكل جدّي، فالوضع اللّغويّ الجزائريّ بحاجة إلى وضع سياسة لغويّة تقوم على دراسات علميّة عميقة للمجتمع اللّغويّ من منظور تاريخيّ، واجتماعيّ، ونفسيّ، وسلوكيّ، بيئيّ... ومن ثمّ استحداث إجراءات عمليّة.

لا يمكن القول بفشل المحتلّ في تغيير السُّلوك اللّغويّ للجزائريّين، غير أنّه لم ينجح في تغيير القيمة الجوهريّة للمجتمع، «ولئن كان له من السُّلطان السِّياسيّ ما يهدم مجتمع الفرد، ويزيِّف قيمته الاجتماعيّة فإنَّ قيمته الجوهريّة..، تقصر عنها يد المستعمر.»[61] هذه القيمة الجوهريّة الكامنة في مفهوم الأمّة، والّتي تظهر بشَكل مطّرد كردَّة فعل في وعي الأمّة إذا ما تمّ مسّ قيمها الجوهريّة.

كان للسّياسة اللّغويّة الاستعماريّة أثرا بالغا في مفاصل بنى البيئة اللّغويّة أثناء الاحتلال وامتدّ ما بعد الاستقلال، ورغم الإصلاحات إلّا أنَّ امتدادها بَقيَ واضحا؛ ساهمت محاولة المحتلّ في اصطناع بيئة لغويّة جديدة وان لم ينجح بشكل كلّي إلّا أنّه عمل على إنجاحها بشكل جزئي بتشَّكل بيئة لغويّة دخيلة.

القول بفشل السِّياسة اللّغويّة الاستعماريّة بالشكل المطلق هو زيّف، زيّف للتّاريخ وللواقع المعاش، علينا الوقوف على ما سبَّبه من عاهات جعلت المجتمع اللّغويّ يعانيّ من تشوُّه تفاقمت أعراضه، فوعي المجتمع المدنيّ واعتراف الطبقة السِّياسيّة والنخبة بكلّ أطيافها بوجود هذه العاهات يُعدُّ في حدِّ ذاته انطلاقة التّفكير نحو مجتمع لغويّ سليم.

تفتقر السِّياسات اللّغويّة العربيّة بشكل عام والجزائريّة خاصّة إلى ضياع محفِّز قيم الأمّة ونقص عامل الوطنيّة والمواطنة اللّغويّة في إجراءات تخطيطها، فالمتتبِّع للتجارب يرى مدى حرص المجتمعات لبعث الوطنيّة اللغويّة -وهذا ما لاحظناه حتّى مع توجّه بيير فونسان في معالجة وحدة المجتمع الفرنسيّ- الّتي تعدُّ عاملا لبعث الوطنيّة للأمّة ومعاملا مهما في معادلة نموذج بناء الفرد والمجتمع.

علينا إعادة النّظر أو بالأحرى دراسة فلسفة الإمبرياليّة اللّغويّة الّتي كانت ولازالت توجها علميا ايدولوجيا في توجيه الشّعوب والتحكّم بها.

---

59 المرجع نفسه، ص 88.

60 بن نبي مالك، شروط النهضة، ص 155.

61 المرجع نفسه، ص 150.